

وزارة العمل

قرار رقم ١٧٣ لسنة ١٩٦٤

في شأن إنشاء مكتب مركزي للقوى العاملة في كل من محافظة الدقهلية والبحيرة والقليوبية والغربية وتحديد اختصاصاته

وزير العمل

بعد الاطلاع على قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والقوانين المعدلة له ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٢٠١ لسنة ١٩٦٤ بمسئوليات وتنظيم وزارة العمل ؛

وعلى القرار رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٣ في شأن تحديد الاختصاص الجغرافي لمكاتب القوى العاملة ومكاتب تراخيص العمل ؛

وعلى القرار رقم ١١٣ لسنة ١٩٦٣ في شأن تحديد بعض الأعمال التي يلتزم صاحب العمل باستخدام العمال فيها وفقا لتواريخ قديمهم في مكاتب القوى العاملة والشروط والأوضاع التي تتبع في ذلك ؛

وعلى القرار رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٣ في شأن إنشاء مكتب مركزي للقوى العاملة في كل من منطقتي عمل القاهرة والإسكندرية وتحديد اختصاصاته ؛

قرر :

مادة ١ - ينشأ في كل من محافظة الدقهلية والبحيرة والقليوبية والغربية والبحيرة مكتب مركزي للقوى العاملة يشمل اختصاصه الجغرافي دائرة المحافظة .

مادة ٢ - يكون مكتب القوى العاملة المركزي المشار اليه في المادة السابقة المكتب المختص في تنفيذ أحكام المادتين ١٣ ، ١٦ من قانون العمل المشار اليه .

مادة ٣ - يتولى مكتب القوى العاملة المركزي ترتيب المسجلين وفقا لأسبقية قديمهم في مكاتب القوى العاملة بالمحافظة على أن يلتزم هذا الترتيب في الترشيح للوظائف الحالية أو المنشأة .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٦٥ م

تحريرا في ٢٢ رجب سنة ١٣٨٤ (٢٦ نوفمبر سنة ١٩٦٤)

أنور سلامة

مذكرة

في شأن اعتبار مصرف دثلوت الخاص الذي يصب بمصرف بيلا كيلو ١,٠٥٠ بر أبيسر مصرفا عاما بمدينة بيلا مركز بيلا محافظة كفر الشيخ وتقرير المنفعة العامة للمشروع رقم ٢٥٠٧ رى الخاص بتوسيعه وتعديله

يصب مصرف دثلوت الخاص بمصرف بيلا كيلو ١,٠٥٠ ويبلغ طوله ٢,٧٥٠ كيلومترا ونظرا لطوله وكبر زمامه وسوء حالة الصرف عليه فقد وُي اعتباره مصرفا عاما تحسينا لحالة الصرف بالمنطقة بزمام مركز بيلا بمحافظة كفر الشيخ وذلك بالتطبيق لاحكام المادة الرابعة من قانون الري والصرف الصادر به القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ والقوانين المعدلة له ..

ويتطلب تنفيذ هذا المشروع تعديل هذا المصرف وتوسيعه مما يستلزم اتخاذ إجراءات نزع ملكية بعض الأراضي اللازمة لذلك والميمنة على الخريطة المرافقة وذلك وفقا لأحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين والقوانين المعدلة له .

وقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٦ لسنة ١٩٦٣ بتفويض وزير الأشغال (الري) في مباشرة اختصاصات رئيس الجمهورية المنصوص عليها في القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن تعديل بعض الأحكام الخاصة بنزع الملكية للمنفعة العامة والاستيلاء على العقارات وذلك بالنسبة إلى مشروعات وزارة الأشغال (الري) الداخلة في قطاع الري والصرف .

لذلك يقتضى الأمر صدور قرار باعتبار مصرف دثلوت الخاص مصرفا عاما بالتطبيق لأحكام المادة ٤ من قانون الري والصرف المشار اليه وتقرير المنفعة العامة للمشروع رقم ٢٥٠٧ رى في شأن تعديله وتوسيعه وذلك تمهيدا لنقل ملكية الأراضي اللازمة له أو نزع ملكيتها وفقا لأحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه .